

وفي قراءة بكسرها قال في الارتفاع قبلها بمعنى واحد يقال صارت
 يصيرة وروى بمعنى قطعه او اماله وفي الكسر بمعنى القطع
 والضم بمعنى الامالة انتهى **جز** حيث لا تأتي وهو ثلثة منصوبان
 ومرفوع منهن جزا هنا ومن عبادة جزا في الزخرف وجزء مضموم
 في الجزر باسكان الزاى في الكلى وفي قراءة بعضهم في الكلى ايضا **انتبت**
سبع باظهار الراء عند السبعين **بضاعت** باثبات الضاء
 وتخفيف العين كما **نبتة** و**لاهم** **بجزنون** منتهى لربح وفيه من المال
 عيسى بن ابي وقفا على عيسى والرفعي والموتى والنار وآتاه وبنى
 واذا ان وقف عليه واني وسماكة انتهى **برويج** قراءة بعض الراء لغة
 قريش وكذا ما في المومنين وفي قراءة بالفتح فيهما قريبا كسرة
 والكلى لغات قال في الغني ولا يرفق ورش الراء وان كان قبلها كسرة
 لانه كسرة باء الجزر ولاهه لا تعتبر لانها وان اتصلت خطا في حكم
 المنفصل فشابت الكسرة التي في كلمة اخرى نحو باحرريك انتهى
الكلها قراءة باسكان الكاف وهكذا حيث جاء سواها كان مصفا فالراء
 الضمير الموقوت كما هنا ام الى المذكر او الظاهر ام غير مصفا **ولا تيموا**
 بتخفيف التاء وصلها كالا ببناء وكذا انظروا فان السند فيه وصلها
 خاص بابن كثير من رواية البرقي وذلك في احدي وثلاثين موضعا
 هذا اوها **وباكر** في بعض الراء ضمة كاملة **خيبرا** وكثيرا تصيق الراء
 فيهما لانهم في تخلفه جاي **فتعاهي** وكذا ان الله تعالى يعظم في النساء
 قرأها من رواية ورش بكسر النون والعين ومن رواية قالون
 بكسر النون ايضا واختلف عنه في العين فروي عنه المغاربة اخفاء
 كسرتها وروى به الاختلاس فرائس من الجمع بين الساكنين من
 غير حدة فهو احدي الكلمات التي قرأها قالون بالاختلاس
 وقد جمعهم في الدرر فقال
 واختلاس العين لدى نغما ما وزو النساء ولا تعد وانما

وهو

وهو يهدي ثم خائضون ما اذا صلما اختلس في الكلى الساكن
 وروى الأكثر ون عنه الاسكان وهو الاصح فقد قال ابن الجزري في كليهما
 صحيحان غير ان النسخ عنه الاسكان ولا تعرف الاختلاس الا من
 طريق المغاربة ومن تبعهم كالنشاطي مع ان الاسكان واليسير
 التي واقتفى القراء على تشديد الميم لا يقال يلزم على رواية الأكثرين
 الجمع بين الساكنين على غير حدة وهو غير جائز في العربية وغير موجود
 فيها لانا نقول ان هذه القاعدة محتساة فيها قال في الغني بعد كلام طويل
 في غير هذا الموضوع فالحاصل ان الحقي الذي لا شك فيه والتحقيق الذي لا
 يتغير الراء عليه ان الجمع بين الساكنين جائز لورود الأدلة القاطعة
 به فامر قاسم من السبعة الاوثرأ به في بعض المواضع وورد على العز
 وحكاة الثقات عنهم واختلف جماعة من ائمة اللغة منهم ابو عبيدة
 وناهيك به وقال هو لغة النبي صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه
 نغما باسكان العين وتشديد الميم المال الصالح للرجل الصالح وحكى
 الغويون الكوفيون لسما عن العرب شهر رمضان مدغما وحكى سيبويه
 ذلك في الشعر وقال هنا وغاية ما فيه الجمع بين الساكنين وسيلوا حرف
 مدوليون وهو جائز قراءة ولغة ولا عبرة بمن انكره ولو كان امام
 البصرة والمنكر له هنا يقرأ به لجمع في قوله تعالى فما استطاعوا
 بانكف اذ فيه الجمع بين الساكنين وصلها لا يشك اذ الساكنين ساكن والظا
 مشددة وهذا امثله وفي الارتفاع ما ملخصه دعوى عدم الجواز ممنوعة
 وعدم جواز السني لا يدل على عدم وجوده في نفس الامر فقد سمع
 التناوذهما عن افضح الخاق صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الحدوث المذكور
 واختيار ابي عبيدة ثم قال وتواثر ذلك عن القراء ولم يثبت وهو اشارة
 مفيدة للعلم وما ذكرنا من عدم الوجوه انفي مستند القطع فالادبيات
 العلمية والى من الغني الغني ولئن سلم انه غير متواتر فاقول الامر ان ثبت
 نقل الحدوث له عن هو افضح ممن استدلوا بكلامهم في ترجيح في